مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العلة النحوية من منظور تداولي

ا.د هادي شندوخ حميد [1]
كلية الآداب - جامعة ذي قار - العراق
hhadi262@yahoo.com

العدد الثاني – ايلول – September / 2022

مقدمة

لقد درج الاهتمام بالدرس التداولي الحديث منذ امد ليس ببعيد، حاول أصحابه استنطاق مقولاته وفحص ادواته تنظيرا وتطبيقا، في مناويل من الإجراءات مختلفة، توزعت اللغة والاعلام والقانون والسياسة والمنطق والادب والتاريخ، كونه مفتاحا يلج منه الباحث لدراسة ظاهرة التواصل في السياقات المختلفة.

ولعل مقاربة التراث بذلك المجهر يحظى بأهمية واسعة، لاكتناز التراث بمقاربات غنية تقترب من تقنيات التصنيف التداولي الحديث ومقولاته، فكان ان توزعت الدراسات في مناح مختلفة منها ما يبحث تأصيلا لجهود العرب في هذا الحقل، واخر ينتقي بعض الظواهر البارزة ليستثمر دلالاتها في ضوء المعطى التداولي الحديث، وتارة يقوم التعاطي على قراءة احد مسالك التداولية تطبيقا في مصنف ما لا على أساس من الاعتباط بل على قصد واحكام في الاختيار والتدقيق.

ومقولة التعليل او العلة استثمرت كثيرا في المنجز المعرفي عند الباحثين قديما وحديثا، في رهان يشتغل على استظهار تلك الخاصة في التفكير النحوي نشاة وتطورا وتناولا وتقسيما، احتكاما الى أراء الدارسين القدماء في هذا المضمار، وربما يندر وجود دراسة تقصت هذا المبحث في المنوال التداولي الحديث، لاسباب كثيرة منها مايتعلق ان اغلب الدراسات التداولية جاءت على وجه من التاسيس والتاصيل او لاثبات القيمة المعرفية لمؤسسي النحو ورواده.

واحتكاما الى الاعتبارات المتقدمة جاء هذا البحث ليفحص سنن التعاطي مع العلة بمنظور التداولية بغية تأسيس جهاز مفاهيمي حديث منظم يستطع كشف مزيد من الظواهر والأساليب الأخرى بتلك

المعاينة المفتوحة على هذا المنهج بمدخل وثلاثة مباحث، سعى المدخل لقراءة التعليل في العربية (الممارسة والنوع)، واتى المبحث الأول بعنوان قصدية الأداء عند المتكلم والثاني توخى الكشف عن أحوال الخطاب وملابساته، لياتي المبحث الثالث مجيبا عن التمثل الاقناعي في التعليل وصولا الى خاتمة البحث ونتائجه.

مدخل: التعليل في العربية (الممارسة والنوع)

ان اولية النظر الى النحو العربي في اصوله وتفرعاته، يفتح الباب لحضور المنطق التعليلي في القراءة والفحص والمعاينة عندهم في مجمل قواعد اللغة، وليس ادل على هذا الحقيقة من وافر الدراسات التي عنيت بحقيقة التعليل نشأة وتأثرا ومقولات، فقد بذل المحدثون سعيا حثيثا في التأصيل لهذا الاجراء، من زاوية والنظر الى المصطلح وامتداداته من زاوية أخرى فضلا عن الحفر في أنواع العلل ودلالاتها استعمالا ومقايسة. والمتأمل في النظام الذي يحكم تلك الممارسة عند العرب يستطيع رصد بعض الاتجاهات التي شكلت حضوره في واقع الثقافة العربية رؤية وتصنيفا.

- الاتجاه المنطقي: ويرى أصحابه ان النحو العربي تأثر بالمنطق الارسطي وان العلة الحاكمة على كثير من الموجهات والآراء تعليلا وتأويلا وتقديرا هي متأتية من تلك النزعة التأثيرية، وما مقولة القياس الذي بني النحو عليه في احد اركانه الا انعكاس لذلك التأثر، يقول ابن جني في قيمته : " مسالة واحدة من القياس انبل وانبه من كتاب لغة عند عيون الناس" (1)، لذلك اعتمده النحاة في تعليلاتهم لإثباتهم الحجج عند مناقشتهم المسائل حتى عدوه أصلا من أصول النحو الذي فيه يتم استنباط الاحكام النحوية وعدوه من المنهجية في دراسة اللغة العربية منذ فجر الدراسات اللغوية في القرن الثاني للهجرة (2)
- الاتجاه الفقهي : وبرز هذا الاتجاه في الثقافة العربية بيانا للعلة في تشريع الاحكام وبواعثها، تعليما او دفعا لمشكل يعترض تلك المباني من الاحكام، وله طبيعته وتفصيلاته : يقول احد الباحثين : أما العلّة في الفقه، فيطلق اللفظ بإزاء مفهومين الأول الحكمة الباعثة على تشريع الحكم وهي مصلحة يطلب جلبها او تكميلها ومفسدة يطلب درؤها او تقليلها " (3) وقد بين ابن جني نظرتهم الى التعليل عند مقارنة علل النحويين بينهم وبين عل المتكلمين، يقول : "اعلم أن علل النحويين –وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل

الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا. (4)

- الاتجاه النحوي : ويمثل هذا الاتجاه مراحل مختلفة تطورا ونضوجا، فقد ابتدأت العلة بمنظار اللغوي سجية وسليقة كما عبر عنها الخليل، وحين تحولت اللغة من سليقة الى منظومة من القواعد، استوجبت بسط التعليل بيانا وتوضيحا،فالفت الكتب المختصة بالعلل وتم بسط القول فيها تقسيما وتطبيقا في مصنفات كثيرة منها، ولعل ما يميز نظرة النحاة الى التعليل، ان اصبح في مرحلة متأخرة علما له مفهومه ومصطلحاته وتقسيماته، فقد عرفه زكي مبارك : " الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم" (5)، وقد تتداخل من حيث الاصطلاح مع مفهوم السبب، الا ان هناك فرقا بينهما كما يرى بعض الدارسين : " فالحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ولكنه لا يدور كذلك مع السبب فالفرق بين العلة والسبب فرق في التاثير" (6)، وفي المنحى التقسيمي درج النحاة الى تصنيفات مختلفة منها ما يتعلق بالاستعمال واخر يتعلق بالقياس ومنها ما يدخل في الاتجاه التعليمي، وقد افاد احد الدارسين المحدثين من محددات تقسيم العلل قديما وحديثا ليضع اطارا يستجمع فيه تلك العلل بأصناف خمس، منطلقا فيها من كتاب سيبويه، تشمل : " العلل الاستعمالية والعلل التحويلية والعلل التي تترجح بين الاستعمالية والتحويلية والعلل القياسية والعلل الدلالية " (7).
- الاتجاه التداولي : لعل رسم معالم التفكير النحوي على وفق الاليات التداولية، لايستصعب على الباحث، فهناك مقتضيات واضحة تشير الى تجلي هذا المنهج في التاسيس والتحليل والتقسيم، فقد : " تنبهوا الى انه لايوجد الكلام أصلا الا منطوقا في سياق تواصلي اجتماعي يؤيد ذلك اشتراط النحاة حصول الفائدة ليستحق الملفوظ تعريفه بانه كلام ومن المعلوم ان الفائدة تحصل باستعمال وجوه متفاوتة من التراكيب وبكيفيات مختلفة من طرق التلفظ" (8) ولم يقتصر الوعي التداولي عندهم بحصول الفائدة بل التأكيد على أسس الاستعمال في التخاطب ومراعاة السياق الاجتماعي، والاهتمام بحجية السماع مباديء رئيسة تؤشر لحضور هذا الاتجاه في تصنيفاتهم المختلفة، يقول الدكتور الجواري : " فالنحو على الرغم من كونه قوالب جامدة ومقاييس محددة الا انه وضع على أساس الاستعمال والتخاطب فهو لايسعى الى تجريد اللغة من معانيها وسياقاتها الاستعمالية وهو مرتبط بالمعنى الاجتماعي والاستعمالي الذي جرت عليه المجتمعات اللغوية " (9)، وقد عد أساسا مهما في تقويم التراث، يقول احد

الباحثين عن قيمة هذا الاتجاه : " لاسبيل الى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداولي الذي يتميز عن غيره من طرق معالجة المنقول باستناده الى شرائط مخصوصة يفضي عد استيفائها الى الاضرار بوظائف المجال التداولي " (10). من هنا فان الاقتراب من تلك المعرفة التداولية في حقل (العلة النحوية) يمثل إضافة لاثبات هذا الاتجاه في النزعة التفكيرية عند النحاة،في سياقات الاستعمال ضمن الاطار الاجتماعي.

ولما كان منشأ العلة عند النحاة هو البحث في سياقات استعمال الكلام وكيف استعمل الملفوظ في لغة العرب؟ وخروجه عن القاعدة أحيانا، او بيان العلاقة بين مستعملي الكلام او ظهور اثر العناصر الاجتماعية في الاستعمال اللغوي، فان الإقرار بهذا الاتجاه في التصور التعليلي عند النحاة له ما يبرره في مدى نجاعته وقبوله عند القارىء.

اما تحديد المسارات التعليلية ذات المنطق التداولي عند النحاة، فيمكن القول انها تباينت بين دارس واخر لاختلاف القبليات في النظر الى اللغة، وان كانت في اتجاهها العام تلتقي في الغاية الاقناعية التي تستهدف المخاطب، نتيجة ميل النفس لقبول التبيين، يقول العكبري : " النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس " (11).

1 .المبحث الأول: قصدية الأداء عند المتكلم

ما من شك في ان قراءة النصوص والبحث عن (المعنى) فيها مرهون بمعرفة النظام اللغوي والطبيعة الفكرية عند منشيء النص او ما يسمى بالمتكلم، فالمنوال التعليلي في العقلية النحوية لم يكن بعيدا عن التفكير في اسرار اللغة ومقاصدها بما يثير الدهشة والانبهار، بالصورة التي اخذ فيها الفكر متسائلا عن طبيعة تعليل تلك المقولات اللغوية كما ورد عن الخليل حين سئل عن مصدر العلل فقال:– (إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي إنه علة لما عللته منه، فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وان تكن هناك علة له فمثلي في ذلك كرجلٍ حكيمٍ دخل داراً محكمةً البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيءٍ منها قال:– إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطر بباله فحمله لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علةً لذلك، فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" (12)، فقد رسم الخليل من هذا النص

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

جملة من المتواليات التداولية المعللة بالقصد، اذ بين ان هناك قصدا عند العرب في الإنتاج النصي مبني على السجية والمعرفة والادراك، وهو ما يلمس في نصوصهم المتنوعة، وتلك المناشيء من (السجية والمعرفة والادراك) عوامل رئيسة حاضنة لطبيعة القصد في الإبلاغ والإفادة في الوضع والعلم بمزايا التأثير الانجازي في التعليل. ويرى الدكتور المهيري : " ان نظرة الخليل الى التعليل حسب ماورده الزجاجي في كتابه الايضاح في علل النحو تدل على ان أستاذ سيبويه كان ينظر الى العلل باعتبارها مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي او يفترضها قصد تفهم ما يمكن ان نسميه اليوم نظام اللغة العربية وتناسق عناصرها " (13)،ولعل شيوع تلك العلل في كلامهم وارتباطها بالذهنية المنتجة للغة جعلتهم ينظرون اليها بمنحيين، يقول السيوطي ان تلك الاعتلالات : "على صنفين:أحدهما: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.والثاني: علة تُظهِر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدُّ تداولاً" (14).

وقد وعى النحويون ذلك التصور التداولي في العلل من خلال الإحالة في تلك التعليلات على قصد المتكلم لانه: " ينتقي من اللغة الأمثلة والتنوعات..ويخضع في اختياره عادة لمقاصده الابلاغية " (15)، ومن امثلة ذلك الوعي التداولي بالتعليل : قول سيبويه : " وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك ولقيتُه أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته أمس، ولكنهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جارّ يضمَر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثمّ قبُح، ولكنهم قد يُضمِرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم الى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحوج" (16)، فعلة الحذف (التخفيف) مرتبطة بالمتكلم واستعماله للغه حين يكثر قول ما، تبعا للفهم الذي يستند اليه المخاطبون عند هذا الحذف او غيره، ومثل ذلك : " ذلك أن الفعلَ لا يكونُ له أكثرُ من فاعل واحدٍ،وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ، فرُفِعَ الفاعلُ لقلته، ونُصِب المفعولُ لكثرته،وذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ." (17)، فالغرض الذي اكسب الكلام الحذف هو علتا الاستثقال والاستخفاف عند المتكلم تلبية للمقاصد والاغراض الاستعمالية في الخطاب التواصلي، : " وبحث المتكلم عن خفة الكلام كثيرا ما يعتمد تفسيرا لما يختاره المتكلم من عناصر للتعبير عن مقاصده بل لما يوجد في اللغة من أدوات كاسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأسماء العدد.. ولما يطرا على بنية الجملة من تغيير بالنسبة الى نمطها النظري محذف المضاف والموصوف والتزام التلويح دون التصريح وايثار الايجاز على الاطناب" (18)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وترتبط مراعاة القصد عند المتكلم في علة الفرق كما يرى المبرد في كلامه عن لام الاستغاثة : " وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليفرق بينها وبين هذه التي وصفنا، وكان التغيير لها ألزم؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللام له. وتلك إنما هي بدل من قولك: يا زيداه إذا مددت الصوت تستغيث به، فيا لزيد بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب" (19)،حيث ابين الفرق بين اللام المفتوحة والمكسورة في إعطاء حكم يرتبط بمعنى اجتماعي (الاستغاثة) لايعبر عنه الا في حالات من الانفعال، يقول فندريس : " ان الفصائل النحوية نفسها يعبر عنها أحيانا بوسائل اللغة الانفعالية " (20)، للدلالة على موقف المتكلم ومايعتريه من شعور إزاء قضية تعتريه. وبلا شك ان اختيار هذا التعبير سواء اكان (يالزيد او وازيداه) في غير الندبة فان المراد هو حمل فائدة الى المخاطب فـ : " ما ان يتعرف مخاطبي على مافي غرضي الحصول عليه حتى تتحقق النتيجة عموما " (21). واذا كان قصد المتكلّم ((ينبغي أن يفهم من لدن المخاطب في عمليات التخاطب الفعليّ, وأنّ فهم المعنى الوضعي ليس دائمًا كافيًا لاكتشاف مراد المتكلّم (22)، فاننا نلحظ التعليل التداولي في تصورات النحويين مرتبطا بعلم المخاطب أحيانا، مثال ذلك : " فمن ذلك أنك إذا قلت: سير بزيد فرسخاً أضمرت السير؛ لأن سير يدل على السير، فلم تحتج إلى ذكره معه؛ كما تقول: من كذب كان شراً له، تريد: كان الكذب شراً له، فلم تذكر الكذب؛ لأن كذب قد دل عليه.ونظيره قول الله عز وجل: " ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً " فلم يذكر البخل لذكره يبخلون.وجاز أن يكون المضمر الطريق. فكأنه قال: سير عليه الطريق فرسخاً، فحذف لعلم المخاطب بما يعنى. (23)، وتلك الكيفية من التعليل تدل على أهمية القصد بالتواصل، يقول طه عبد الرحمن : " ان تحقيق التفاعل المطلوب في أي تواصل يشترط ان يشارك المخاطب المتكلم في هذه القصدية وهو على حال المستمع أي ان يتحقق مايسمى بالتفاعل الخطابي الذي يعد الأصل في الكلام " (24)،ومثل ذلك التفاعل يتضح أيضا في تعليل ابن الوراق لدخول (ال) العهدية على الاسم، يقول : " وَأما مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام: فَإِنَّمَا يذكر لمعهود قد عرفه الْمُخَاطب، فيذكره بدخولهما هَذَا الشَّخْص الَّذِي قد عَهده، فَلَمَّا كَانَت تدل على شخص بِعَيْنِه صَار الِاسْم بهَا معرفَة. (25)، كونها تستعمل للدلالة على شيء معروف ومعهود عند المخاطب، وبذلك يتحقق القصد المشترك عند المتكلم.

وتدل علة الترتيب على نسق محكوم بالاستعمال القصدي عند المتكلم تقديما واختيارا كما هو الحال في الضمائر وحركاتها، يقول الرضي الاستراباذي : "واعلم أن أول ما بدى بوضعه من الأنواع الخمسة: ضمير المرفوع المتصل، لأن المرفوع مقدم على غيره، والمتصل مقدم على المفضل، لكونه أخصر،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

فنقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولا، ثم المخاطب، ثم الغائب، وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه، وتخفيفا، وكسروا للمخاطبة فرقا، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى، وأيضا، هو مقدم على المؤنث، فخص، للفرق، بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر" (26)، ففي تعليل للرضي لتلك التراتبية المقترنة بعلل التقديم والاختصار والمناسبة والقياس والفرق وكثرة الاستعمال مؤشرات تداولية تحيل الى القصدية في استعمال ذلك النسق النحوي المحكوم بسياقات لها دلالاتها التداولية. ويلحظ في استعمال المتكلم أحيانا قوة او ضعفا، حسنا او قبحا معيارا لتعليل الكلام بالإفادة او الرداءة، مثال ذلك، يقول الفراء : " أنك لا تقول: رجل قام، إنما الكلام أن تقول: قام رجل. وقَبُح تقديم النكرة قبل خبرهَا أنّها توصل ثم يخبر عَنْها بخبر سوى الصلة. فيقال: رجل يقومُ أعجبُ إليّ من رَجلٍ لا يقوم: فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة." (27)، فالتعليل بالقبح منوط بتقديم النكرة في غير موضعها وبلا مسوغ، وهو مايقود الى ابهام عند السامع عند التواصل في هذا المعطى من الاجراء الملقي بظلاله على الفهم والافهام بين المتكلم والمخاطب، فمعلوم : " انه على قدر مياتي المتكلمين الاضمار يأتي المستمع من الجهد في الفهم" (28).

وعلة امن اللبس بوصفها الية تداولية لانها تتوخى الوضوح والإفادة من الكلام لها حضورها في التعليل النحوي بما لها علاقة بالمخاطب وايهامه في الفهم والبيان كقول ابن الانباري : " ولو قلت في ظننت زيدا أباك ظن أبوك زيدا لم يجز وذلك لأن قولك ظننت زيدا أباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو أقيم الأب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة و زيد مظنونا و ذلك لا يجوز (29)، فالتباس المعنى على السامع وتغير المعنى بتغير التركيب خلق حالة من التعمية والابهام في التواصل، فمن وظائف التداولية الأساسية : "وصف تأويل الأقوال تأويلًا تامًّا لا يقف عند حدود الوظيفة النحويَّة أو دلالة اللفظة " (30) ويسوغ المبرد من تلك العلة اي "امن اللبس" مدخلا لتوضيح الابهام في عملية التخاطب واثره على السامع يقول : " فإذا قلت: المال لزيد كسرتها ؛ لئلا تلتبس بلام الابتداء، ولم تكن الحركة فيها إعرابا فيسلمها على ما خيلت،وموضع الالتباس أنك لو قلت: إن زيدا لهذا، وإن عمرا لذاك، وأنت تريد لام الملك، لم يدر السامع أيهما أردت: إن زيدا في ملك ذاك، أو إن زيدا ذاك ؟ فإذا كسرت فقلت: إن زيدا لذاك، علم أنه في ملكه، وإذا قلت: إن زيدا لذاك، علم أن زيدا ذاك." (31)، اذ ان التحريك ومؤداه من اللبس المفضي الى تغير في المعنى خلق تصورا مغلوطا عند السامع لتلك القولة النحوية، نتيجة الترابط القولي بين عناصر اللغة والاستعمال الفعلي لها افادة او التباسا.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2 .المبحث الثاني: أحوال الخطاب وملابساته:

تمثل أحوال الخطاب وجودا حاضرا في المنظور النحوي تعليلا وتوجيها ودلالة، ولايمكن ان تكون بعيدة عن النظر التداولي في ادراك مرامي الخطاب، اذ يمكن تلمس التعليل التداولي في ظل الاسيقة المحيطة بالنص عند النحاة من زاوية الرؤية الى : " الظروف الخارجة عن اللغة المتعلقة بالمقام الذي تورد فيه الكلمة ويشمل جميع الظروف المحيطة بالحدث اللغوي (سياق الموقف، العصر، نوع القول وجنسه، المتكلم والمخاطب، المستمع او القاريء، العلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الثقافة، الجنس، العمر، الالفة، والطبقة الاجتماعية، ظروف الجو، ايماءات او إشارات عضوية " (32)، ومن ثم فان تنوع السياق من خلال الحدث الاجتماعي المرتهن بتشكيله يخلق من السياق أداة تداولية لفهم علاقات الخطاب واليات تشكيله ومعالمه الدلالية، فالسياق في المنظور التداولي هو : " الموقف الاجتماعي الذي يتم الكلام فيه" (33)، او كما تقول هاجر مدقن : " ان القول في التحليل التداولي ليس جملا معزولة يتم تاويلها في استقلال عن السياق، بل تظهر داخله على شكل قضوي وتتفاعل على بعض المعلومات التي توجد في كنف عنوان المفاهيم وهذا مايجعل السياق في هذه النظرية معطى غير ثابت انه يبني قولا بعد قول اذ ليست المعلومات المفهومية هي المعلومات الوحيدة التي تدخل في تشكيل السياق بل تتدخل أيضا الى جانب تاويل الاقوال المباشرة المعلومات المرتبطة بالمحيط الفيزيائي الذي يأخذ فيه التواصل مكانه" (34) ومن ذلك الفضاء المفتوح على السياق الذي تشكلت فيه القواعد، وجد النحويون ملاحظهم في التعليل، مثال ذلك علة الأصل والفرع، يقول سيبويه : " : ((وإنمَّا كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأنّ الأشياء كلَّها اصلها التذكير ثم تختصَّ بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكَّر، فالتذكير أوّل، وهو أشدّ تمكنّا) (35)، وقال المبرد : ((ان كل مالايعرف أمذكر هو ام مؤنث فحقه ان يكون مذكرا لان التانيث لغير الحيوانات انما هو تانيث بعلامة فاذا تكن بعلامة فالتذكير الاصل)) (36) ويقول ابن جني : ((التذكير هو الأصل بدلالة أن الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث فعلمت بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لا ينكسر)) (37) فتلك العلة كما في الأمثلة المدرجة لها بعدها الاجتماعي الذي تشكلت فيه من حيث (تغليب المذكر على المؤنث) او كما يسميه بورديو (الهيمنة الذكورية)، فصيغت بهذه الأفضلية، يقول احد الباحثين : " اللغة مسلك اجتماعي موصول باعراف المجتمع يتاثر بها ويدل عليها سواء اكان ذلك في الأداء اللغوي ام كان في البنية الذهنية التي توجهه" (38)، ولايبتعد هذا التصور عن المعطيات التي تشكل ثقافة المتكلم وتوجهه بهذ المنحى بما يسمى بالمجال التداولي، الذي يشمل كل المقتضيات العقدية والمعرفية واللغوية القريب منها والبعيد المشتركة بين المتكلم والمخاطب والمقومة لاستعمال المتكلم لقول من الاقوال بوجه من الوجوه "

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

(39).ومن العلاقات الموجودة بين الفعل الاجتماعي واستعمال اللغة مايلحظ في توجيه علة الحذف لمشاهدة الحال، يقول المبرد : " وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف وذلك قولك: رأسك والحائط، ورأسه والسيف يا فتى. فإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير، ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال. ومن أمثال العرب: رأسك والسيف، ومن أمثالهم: أهلك والليل وقد دل هذا على أنه يريد: بادر أهلك والليل. والأول على أنه: نح رأسك من السيف. وتقديره في الفعل: اتق رأسك والسيف".(40)، فقرينة الحال المشاهدة هي تصور تداولي لواقع اجتماعي انعكس لغويا في منطق من التعليل عند التلفظ بما هو دال ومفهوم على الحذف.

وتمثل علة التقديم والاعتداد بالذات أولا منزعا حاضرا في التصور النحوي لتوجيه النصوص، يقول سيبويه : " وإنما كان المخاطَب أولى بأن يُبدأ به من قبل أن المخاطَب أقرب الى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطَب، كان المخاطَب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب.فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوكَ، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إياك" (41)، فالواقع بمجرياته له اثره في ذلك التشكيل اللغوي تقديما وتاخيرا، فكان التعليل منبثقا من تلك المجريات وماتحمله من اسقاطات على متكلم اللغة ومن يفكر بها أيضا، يقول احد الباحثين : " وهذا الترتيب الذي يناسب درجة تقارب الأشخاص في الحدث اللغوي ومنطق التعريف ودرجته يظل متسببا عن نظرة العربي الى ذاته ولذلك يصعب ان نعثر في العربية على تراكيب من باب (الملك وانا، او زيد وانت، او انت وانا... وانما نعثر عليها انا والملك وانت وزيد وانا وانت) " (42)، ولعل في إشارة سيبويه ماذهب اليه المعاصرون من اللسانيين بقولهم : "((إذ على القارئ المحلل محاولة الإلمام بكل الظروف المحيطة به وبالبيئة الاجتماعية وأخذها بعين الاعتبار وانصرافه الى فحص العلاقة بين المتكلم والخطاب في مقام استعمال خاص بدرجة أكبر من تتبعه للعلاقة بين جملة وأخرى)). (43)، ولاشك ان للبيئة الاجتماعية ومقامات الخطاب دورا في فرض ذلك التوجه من الترتيب.

وقد : "فطن النحاة الى ان الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وان هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق بالسياق " (44)، فانطلقت تصوراتهم في وضع القواعد والتقسيم والتعليل الى هذا المنحى من التصور، من ذلك : " إِن قَالَ قَائِل: لم وَجب لهَذِهِ الْأَفْعَال أَن ترفع الْأَسْمَاء وتنصب الْأَخْبَار، وَلَيْسَت بِأَفْعَال مُؤثرَة،... فَإِن قَالَ قَائِل: هلا غيرت أَوَائِل الْأَفْعَال المستعارة نَحْو: مَاتَ زيد، وَرخّص السّعر، لِأَن لأن فاعلها لم يذكر ؛ كما يغير أول الفعل إذا لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد.؟

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

(45) فالنسق المالوف في الواقع الاجتماعي معروف لدى السامع بان فعل الموت لايقع الا من الله سبحانه وتعالى، لذلك حذف الفاعل، فدلالة الحال مسوغ لهذا الحذ وغيره، لانه مرتبط بحدث استعمالي مثل عادة تمثلت في اللغة تعبيرا. واذا كانت تلك المظاهر في التعليل تضمنت ايحاءات اجتماعية، فان المعطى الذي تحدده اللغة مثل : " أفعال اللسان، كالمعرفة، والرغبات، أو الإرادة، والتفضيل "(46)، له صوره في تعليل بعض القضايا النحوية المنجزة في اطار سياق محدد، لانه : " لايتم التفكير في الفعل الكلامي بمنظور قصدي الا في اطار سياق يحدد قيمته، فالفعل الكلامي لايعبر عنه بواسطة الجملة فقط ولكن يعبر عنه في سياق معين" (47)،مثال ذلك يقول سيبويه : "ومن ثم كان الخليل يقول: يا زيد الحسنُ الوجه، قال: هو بمنزلة قولك يا زيدُ الحسن. ولو لم يجز فيما بعد زيد الرفع لما جاز في هذا، كما أنه إذا لم يجز يا زيد ذو الجمة لم يجز يا هذا ذو الجمة.." (48)، فالمنحى القياسي يحمل علة الاستئناس بتمثيله هذا لما يجوز في الاستعمال، من خلال المشابهة بين التعبيرين (يا زيد الحسن الوجه ويازيد الحسن)، دالا على انجازية تعبيرية تدخل في سياق الامريات بمفهوم اوستن، أي : " محاولة المتكلم توجيه المتلقي الى فعل شيء ما او التاثير عليه ليفعل شيئا معينا " (49)، لمنح الكلام واقعا جديدا مطابقا للمحتوى القضوي الذي يدل عليه التركيب. واذا كان التعليل هو إرادة تحمل المتكلم لانجاز فعل معين في سياق التخاطب، فاننا نلمس عللا أخرى مؤداها تحقيق انجازية موجهة للمتلقي الكوني وليس الخاص فحسب، من ذلك : "ويقول الراد: وبك وأهلاً وسهلاً، وبك أهلاً. فإذا قال: وبك وأهلاً، فكأنه قد لفظ بمرحباً بك وأهلاً. وإذا قال: وبك أهلاً فهو يقول: ولك الأهل إذا كان عندك الرحب والسعة. فإذا رددت فإنما تقول: أنت عندي ممن يقال له هذا لو جئتني. وإنما جئت بك لنبين من تعني بعد ما قلت: مرحباً " (50) فالمترشح من السياق هو علة البيان المستخلصة من قول سيبويه (لنبين) الدالة على فعل كلامي يقع في صنف العرضيات او التبيينات، المراد بها الايضاح : " وهي التي توضح العلل والحجج وتكشف عن طريق ادراج كلماتنا في الخطاب " (51).

ومن التعبيريات مانجده في فعل الدعاء المحذوف لكثرة الاستعمال للتعبير عن صدق القول في القضية المذكورة، بقول المبرد : "أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى علم ما يراد به. ومن ذلك سقياً لزيد؛ لأن الدعاء كالأمر، والنهي وإنما أردت: سقى الله زيدا سقياً. فإن قلت ذلك لم تحتج إلى قولك: لزيد. وإن قلت: سقياً قلت بعده: لفلان؛ لتبين ما تعني، وإن علم من تعني. فإن شئت أن تحذفه حذفته " (52)،والغرض الانجازي المنتج من التعليل بلا شك انه متعلق بالمتكلم وارادته في الحذف دعاء وتمنيا، وهما معروفان دون القول بسبب كثرة الاستعمال لتلك السياقات وقبولها من السامع.

وتتحول علة التنبيه الى فعل انجازي مجاله التعبيريات، لا للتعبير عن حالة المتكلم فحسب بل التاثير على المخاطب في التوجيه، يقول احد الباحثين : " ان التعبيريات بحسب مفهوم سيرل تنقسم الى مجالين فرعيين كبيرين، الأول مايمكن تسميته بالتعبيريات الاجتماعية التي تتصل بوجدان المتكلم لكنها تقتضي غالبا مشاركة من المتلقي...والثاني مايمكن تسميته بالتعبيريات النفسية التي تخص وجدان المتكلم وتعبر عن حالته النفسية ومشاعره الذاتية ولاتقتضي بالضرورة مشاركة من المتلقي" (53)، من ذلك: قول ابن الوراق معللا دخول (هاء) التنبيه على (أي) في المنادى المعرف بال : " ان مافيه الالف واللام هو المنادى في المعنى، فلما لم يصح دخول (يا) عليه لما ذكرناه ادخلوا على (أي) (ها) للتنبيه" (54)، وتبعه في ذلك ابن هشام : " نعتُ أيّ في النداء نحو يا أيها الرّجل وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء " (55). وبتلك المباديء التداولية القائمة على التعليل تتحقق انجازية التوجيه تعليلا وتحليلا.

واذا كان التداوليون يرون ان الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى لعملية التواصل والابلاغ.. وان مظاهر سوء التفاهم المنضوية بالتواصل السيء لها سبب اصلي مشترك هو ضعف أساس الافتراضات المسبقة اللازمة لنجاح كل تواصل كلامي (56)، فان النحاة الأوائل ادركو ان التعليل قائم على معطيات مشتركة تستوجب الايضاح والتبيين والفهم للسامع في عملية التخاطب، يقول احد الباحثين ان النحاة : " ذهبوا يبحثون عن العلل والأسباب التي كانت وراء مجيء تلك الاحكام على صورة مخصوصة واذا ماجاء شيء على خلاف ذلك النظام الذي استقر في اذهانهم اخذوا يلتمسون له علة وسببا يشده الى نظائره ضمن ذلك النظام اللغوي فكانوا لايضعون حكما حتى لايجدوا له مسوغا عقليا ولايصوغون قاعدة حتى يجعلوها ترتكز على دعائم متينة من العقل والمنطق " (57)، من اجل الوصول الى الغاية وهي الاقناع، يقول حسين الملخ : " فغاية العلة الاقناع وليس اثبات التاثير الحسي..لهذا قد تتغير العلة حين تفقد قدرتها على الاقناع او يحكم عليها بالفساد " (58)، والاقناع هو : " رسالة لغوية، تهدف الى إقناع المتلقي بمضمونها " (59)، بالتعليل او التوجيه او النقد وغير ذلك. من هنا فان الافتراض المسبق في العلاقة التخاطبية يقوم على هذا النسق من التواصل في المنطق التعليلي عند النحاة، وهو مانراه في قول سيبويه : " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً..فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك. لم يك ولا أدر، وأشباه ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع، استغنوا عنها بترك. وأشباه ذلك كثير" (60)، فعلة الاستغناء

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

عند سيبويه مبنية على معرفة مشتركة بهذا السياق من الحذف، فقد فطن الى مايحذفونه ويعوضون عنه استغناء،بشكل قاد الى تبادل في الفهم بين اطراف الخطاب، ومثل ذلك قول المبرد في تعليله للحذف بسبب علم المخاطب، وهو افتراض مسبق معلوم عند طرفي الخطاب : "من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر وذلك قولك: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي عبد الله، وجلست وجلس إلي أخواك، وقمت وقام إلي قومك. فهذا اللفظ. هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ. وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل؛ كما عمل الثاني، فحذف لعلم المخاطب، ونظير ذلك في الحذف قول الله عز وجل: " والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات "، فقد يعلم المخاطبون أن الذاكرات متعديات في المعنى، وكذلك الحافظات؛ لأن المعنى: والحافظاتها، والذاكراته " (61)، وفي الحقيقة انه إشارة جلية تشير الى معرفة مسبقة عند العرب بهذا الاستعمال فيأتي التقدير بناء على ما مر ذكره، يقول احد الباحثين : " وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من خلال محيطه الاجتماعي واجتهاداته الشخصية" (62)، وترسخت تلك الظاهرة عند العرب بمفهوم (ماكان معلوم الجواب) كما وردت عند الفراء، يقول : " وَكَذلك كلّ مَا كان معلومَ الجوَاب فإن العرب تكتفى بترك جوابه؛ ألا ترى أن الرجل يشتم صَاحبه فيقول المشتوم: أَمَا والله لولا أبوك، فيُعلم أنه يريد لشتمتك، فمثل هذا يُترك جوابه" (63)، فقد تم الارتكاز الى علة معرفة الجواب في توجيه الحذف لانه اقتضى واقعا تلك المعرفة المتبادلة في الفهم،بين المتكلم والمخاطب، وفي علة أخرى نلمح عند ابن يعيش في نظره الى الحذف بانه قائم على معرفة المخاطب به، يقول : " المضاف حذف كثيرا من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار اذا لم يشكل وإنما سوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حاليا، أو لفظ آخرَ، استُغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا " (64)، وتدخل علة القرب والمجاورة قرينة وافتراضا مسبقا على اعمال الأقرب، في قول ابن الانباري : "ألا ترى أنهم قالوا خشنت بصدره وصدر زيد فيختارون إعمال الباء في المعطوف ولا يختارون إعمال الفعل فيه لأنها أقرب إليه منه وليس في إعمالها نقض معنى فكان إعمالها أولى والذي يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا جحر ضب خرب فأجروا خرب على ضب وهو في الحقيقة صفة للجحر لأن الضب لا يوصف بالخراب فهاهنا أولى (65)، ويقترب ابن الوراق كثيرا من معاينة الافتراض المسبق في كثير من علله، من ذلك علة الإفادة وهي توجيه يلتقي فيها طرفا الخطاب بالمعنى المطلوب، من ذلك: " فان قال قائل لم يحسن في النفي ان تخبر بالنكرة نحو قولك، ماكان احد مثلك ؟ فالجواب على ذلك ان موضع كان الاخبار

للفائدة فمتى حصلت فيها فائدة للمخاطب جاز استعمالها ولو قال له كان رجل في الدار قائما لكان له في ذلك فائدة لان المخاطب قد يجهل ان يكون في الدار رجل قائم ان كانت الدار معينة " (66)، فتحديد القول بافتراض (سائل ومجيب) نابع من قصد توضيح الفكرة لا عن جهل عند المخاطب بل وسيلة لتوصيل المراد من القول في تلك الالية الحوارية المتخيلة من التواصل القائمة على مبدا الإفادة، " بوجود معرفة أساسية وبسرعة استحضار تلك المعرفة الأساسية وبحسن إدارة المساهمين في عملية التواصل " (67).

والحمل على النظير من الافتراضات المسبقة في التعليل عند النحاة، يقول الرضي : " اعلم أن (لا) التبرئة إنما تعمل لمشابهتها لان، ووجه المشابهة أن: (إن) للمبالغة في الأثبات، إذ معناها التحقيق لا غير، و (لا) التبرئة للمبالغة في النفي، لأنها لنفي الجنس، فلما توغلتا في الطرفين، أعني في النفي والأثبات، تشابهتا، فأعملت عملها " (68).

3 .المبحث الثالث: التمثل الاقناعي في التعليل

ثبت الدارسون المعاصرون منزلة الحجاج في النظرية التداولية، بشكل واسع أحاط بالعلاقة والتصورات حتى وصف بانه الأهم مقارنة بالمجالات الأخرى التي تدخل في سياق اركان النظرية التداولية، يقول صابر حباشة : " الحجاج هو احد اهم اركان التداولية الى جانب نظرية الاعمال اللغوية " (69)، ولعل تلك الأهمية نابعة من المشتركات المنطلقة نحو اهداف الخطاب في كل منهما، فالاهتمام بمقاصد المتكلم ومراعاة السامع وتحقيق الإفادة كلها دوال لا تخلو من حجاج يتوخاها المتكلم في الممارسة الاقناعية توجيها او تغييرا لفعل ما،فـ"ليست مظاهر التلفظ في بعض وجوهها سوى اقوال حجاجية تندرج في الاقوال فتكيف تاويلها وفق غاية المتكلم " (70)، والمتكلم أيا كان خطابه فانه يسعى الى توظيف حججه لاثبات مقالته، وبلا شك ان الفعل التعليلي يقوم على حجاجية تفوق المجالات الأخرى لما يقوم به صاحبه من تبرير وتقديم للادلة يحوطها بمقومات كاملة من البيان والإفادة فالغاية: ((تبيين الغرض من إيقاع الفعل أو سبب وقوعه)) (71)، وقد عده بعض الدارسين من أهم آليات الحجاج (72) وهو الوظيفة الأساسية للحجج، وماعداه من استعمالات ووظائف، ثانوية (73).

وقد اعتمد النحويون في عللهم، هذا التصور من الاقناعية رغبة في استمالة المخاطب واقناعه بالادلة المفضية الى القبول والاستحسان، من ذلك قول سيبويه : " واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: " دعاء " لأنه استعظم أن يقال: أمر أو نهي. وذلك قولك: اللهم زيداً فاغفر ذنبه، وزيداً فأصلح شأنه، وعمراً ليجزه الله خيراً. وتقول: زيداً قطع الله يده، وزيداً أمر الله عليه العيش، لأن " معناه

معنى " زيداً ليقطع الله يده ".(74)، فعلة الحمل على المعنى من الامر والنهي الى الدعاء اريد بها التأثير في السامع من خلال تقديم بعض الحجج الداعمة كـ (استعظام الامر والنهي في قولنا (اللهم زيدا فاغفر ذنبه وزيدا فاصلح شانه وزيدا قطع الله يده)، والاستعظام يراد منه المبالغة في الحدث، لذلك جيء بما يتضمن معنى الدعاء تلطفا في الخطاب، فضلا عن ان حمل الكلام على صورته غير المباشرة أي التعبير بالإمر او النهي ويراد به الدعاء، يكون اقوى انجازية وتأثيرا في السامع من الصيغة بالطلب المباشر. يقول احد الباحثين : "يجعل سيبويه الدعاء في مثل قولنا: اللهم زيدا فارحمه من قبيل الامر الا ان اطلاق مصطلح الامر على هذا الأسلوب يستعظم ويستهجن مع الباري عز وجل لذا فان سيبويه يطلق على هذا الأسلوب مصطلح الدعاء وقد فرق بين الامر والدعاء وهما واحد من حيث الصيغة بالرجوع الى المعنى "(75). وتاتي العلل الأخرى لبناء حجج يقتضيها المقام تبريرا او تعليلا، يقول الشهري : "لايستعمل المرسل أي أداة من هذه الأدوات الا تبريرا او تعليلا لفعله بناء على سؤال ملفوظ به او مفترض " (76) من ذلك :قول الاخفش : في علة الاتيان بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر : "ولم يجعل في مواضع الصفة لأنه فصل أراد أن يبين به أنه ليس بصفة ما بعده لما قبله ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذي لا يكون له خبر (77)، اذ يتضح ان الغاية من الفصل بيان ان مابعد المبتدأ خبر وليس صفة،والدعوى في ذلك مسندة الى التقعيد النحوي ومافيه من قواعد قارة تفضي الى ان ضمير الفصل يقع بين المبتدا والخبر وليس بعد الصفة، والقاعدة النحوية تمثل سلطة عليا لها قوتها الحجاجية في تاطير الحدث، وإنجاز أفعال خاصة. واحيانا : " يقوم الاشتغال الحجاجي على تقديم المتكلم لقول معين يعتبر حجة يستهدف من خلاله حمل المخاطب على القبول بقول اخر" (78)، مثال ذلك حمل المخاطب على القبول بان الناصب للافعال (ان) المضمرة وليست الحروف السابقة للفعل، لان هذه الحروف من عوامل الأسماء : يقول المبرد : "و اعلم أن هاهنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنما أن بعدها مضمرةٌ. فالفعل منتصب بأن وهذه الحروف عوضٌ منها، ودالةٌ عليها.. من هذه الاحرف (اللام) فأن بعد هذه اللام مضمرةٌ، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. ف أن بعدها مضمرةٌ، فإذا أضمرت أن نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام؛ لأن أن والفعل اسمٌ واحدٌ، كما أنها والفعل مصدرٌ. فالمعنى: جئت لأن أكرمك، أي: جئت لإكرامك. " (79)، اذ يسوق منطق التعليل الكامن في علة (العوض) مسلكا حجاجيا غايته اقناع المخاطب بما تقدم من حجج، فالحجة : " عنصر دلالي يقدّمه المتكلم لصالح عنصر دلالي آخر "

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

(80)، وتلك الحجة كامنة بالتقعيد المقنن بفكرة العوامل في العربية وامتداداتها التطبيقية في الكلم عملا واعرابا.

وفي رؤية الفراء نجد ان علة الشبه لها تاويلها الحجاجي، فلايمكن الجمع بين اسمين دون فصل بينهما الا للتكرير وافهام الكلام، وهاتان الاليتان يقوم عليهما الخطاب الحجاجي، يقول: " العرب لا تجمع اسْمين قد كُنِي عنهما ليسَ بينهما شيء إلاَّ أن ينووُا التكرير وإفهام المكلَّم؛ فإذا أرادوا ذلك قالوا: أنت أنت فعلت، وهو هو أخذها. ولا يجوز أن نجعل الآخرة توكيداً للأولى، لأن لفظهما واحد. ولكنهم إذا وصلوا الاوّل بناصب أو خافض أو رافع أدخلوا له اسمه فكان توكيداً. أمّا المنصوب فقولك: ضربتك أنت، والمخفوض: مررت بك أَنت، والمرفوع: قمتَ أَنت. وإنما فعلوا ذلك لأن الأوّل قلّ واختلف لفظه، فأدخلوا اسمه المبتدأ. فإذا قالوا: أَنت فينا أنت رَاغب ففرقوا بينهما بصفة قالوا ذلك " (81)، فلكل رابط خصائص معينة يستعملها المتكلم من أجل ايجاد علاقات حجاجية معينة تدفع نحو نتائج محددة (82)، فالاصل هو عدم الجمع وعند ابتغاء الفاعلية الاقناعية تاثيرا واستمالة للمخاطب عندها يكون التأكيد بالذكر على وفق السياق المقنن في الاستعمال جوازا او عدما. وفي قول ابن السراج : " وقد يجوز أن تقول : رجل قائم إذا سألك سائل فقال : أرجل قائم أم امرأة فتجيبه فتقول : رجل قائم وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدُك تنبيه السامع بذكر الإسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده والإسم لا فائدة له لمعرفته به وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر " (83). نجد استلزاما من طريق منظم للاقناع مبني عل حوار متخيل يبتغي تسليم المخاطب بما سيطرح وتلك ميزة في الحجاج الجدلي، يقول احد الباحثين :"الحجاج الجدلي لا يقع إلاّ بين طرفين اثنين هما (السائل) الذي يمثل الطرف الأهم، الذي يرسم بترتيب أسئلته حركة الحجاج، و(المجيب) يجب عليه أن يُسلِّم للأول بما يسأله، " (84)،والمتكلم هنا هو السائل والمجيب، افترض في ذلك المنطق تلك المحاورة وصول الى علة الفائدة في منوال الشكل للمبتدا والخبر اذا كان المبتدا معرفة والخبر نكرة، لا غير.

وقد ارتبط التعليل الحجاجي في تقسيم الزجاجي للعل بمنطق من التقسيم والترتيب في وجهة مبنية على الاستدلال بالمثال والسؤال ومراعية لمقامات المخاطب في تلقيه لتلك العلل ف : " قيمة الحجج تتمثل في مدى انسجامها مع المقام وملائمتها للسياق" (85)، وفي حصر العلل الى (تعليمية وقياسية وجدلية نظرية) حيازة لمستويات السامع في المعطى الخطابي انسجاما ومناسبة، يقول : "وعلل النحو

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بعد هذا على ثلاثة أضرب: عِلَل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قامَ زيدٌ فهو قائمٌ... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، فمن هذا النوع من العِلَل قولنا: إن زيدًا قائم، إن قيل: بمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ"إنَّ"؛ لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك علمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب، فأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بـ"إنَّ" في قوله: "إن زيدًا قائم": ولمَ وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.وأما العلة الجدلية النظرية: فكلُّ ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟" (86) فقد استدعيت تلك التصورات المخاطب من خلال الأمثلة المذكورة لادراك طبيعة العلل في اللغة وكيف توجه؟ فالعملية الحجاجية في مجموع تلك الاقوال منحت اللغة طابعها التداولي لانها اشركت المخاطب في الية فهم العلل وفي أي نوع سيكون من خلال مايقدمه من إجابات ؟ وفي اختيار الشاهد في العلل الثلاثة نلحظ ان الزجاجي أراد ان يبين علل النحو ضعفا وقوة في تفسير المخاطب لها، بحيث انها تنطبق على اغلب قواعد اللغة ومراتب متلقي تلك القواعد،ويقترب المعطى التداولي الحديث من تلك الرؤية التعليلية ذات الصبغة الحجاجية عند الزجاجي اذ نجد." في الخطابات الحجاجية ينحو المرسل بخطابه نحو الأثر التداولي (الإقناع) من خلال توظيف ثلاثة أنماط أساسية من المقصدية واولها واهمها المقصدية الفكرية التي تضم مكونا تعليميا ومكونا حجاجيا ومكونا أخلاقيا وليست هذه المكونات منفصلة عن بعضها بل انها متداخلة على الدوام " (87)، ولاشك ان تقسيمات العلل عند الزجاجي حاضنة لتلك المكونات في سياقها الدلالي رؤية وفعلا. ويستدل الرضي على ماذهب اليه الكوفيون من جواز حذف اخر المضارع مع عدم وجود الجازم، معللا ذلك بكثرة الاستعمال ومستشهدا بقول حسان بوصفه حجة، كون الشاهد : " يحقق عبارة الاقناع لانه يعمل على الاثبات وإزالة الشك" (88)، يقول في باب الامر : " (وحكم آخره حكم المجزوم)، قال الكوفيون: هو مجزوم بلام مقدرة، كما في قول حسان في أمر الغائب:

محمد، تفد نفسك كل نفس * إذا ما خفت من أمر تبالا

قالوا: حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا، لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنه أقل استعمالا منه، وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة "(89)، والاستناد في تلك عند الرضي قائم على قوة حجاجية تكمن في مزايا اللغة والنظر الى العربية بأفق واسع يبرر كثيرا من الظواهر بهذا المنظار ميلا الى السجية في تقبل ما كان شائعا ومشهورا وان تعارض مع القياس، يقول ابن جني : "إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله، وإن كان شاذاً عن القياس " (90) ومن زاوية أخرى فان الاستعمال بكثرة يتيح الفهم والاقتصاد، بشكل يجعل التعليل بها مدخلا لتوجيه كثير من الظواهر، يقول احد الباحثين عن المحدثين : "وذكروا أن استعمال العبارة بكثرة يجعلها معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلم حرجاً في أن يقتصد في لفظها "(91).

المصادر

[1] آليات الحجاج وأدواته: عبد الهادي بن ظافر الشهري (بحث)، ضمن الحجاج مفهومه ومجالاته دراسة نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم: د. حافظ إسماعيل علوي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، 1431هـ–2010م.

[2] اثر الأعراف الاجتماعية في مسيرة العربية : د. محمد رباع، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات مجلد (11) عدد (1) 2005.

[3] استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط1، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، 2004م.

[4] أسلوب التعليل في اللغة العربية: أحمد خضير عباس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1428هـ–2007م.

[5] اسرار العربية أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت577هـ), تحقيق: محمد بهجة البيطار, المجمع العلميّ العربيّ بدمشق, سوريا, 1377هـ– 1957م.

[6] أصول الفقه : بيك محمد الخضري، مصر المكتبة التجارية الكبرى، ط6، 1969.

[7] الأصول في النحو : أبو بكر محمَّد بن سهل بن السَّراج (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3, 1417هـ – 1996م

[8] أصول النحو العربي. محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، مطبعة الشرق (حلب)، 1979م.

[9] الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر العربيّ عند العرب الدكتور. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2004

[10] الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، علي محود حجي الصراف، مكتبة الاداب، ط2 القاهرة.

[11] الاقتراح في علم أصول النحو, السيوطيّ, علق عليه: محمود سليمان ياقوت, دار المعرفة الجامعيّة, 2006م

[12] الانصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري (ت577هـ) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة، القاهرة، (د – ت).

[13] الايضاح في علل النحو، الزجاجي (ت337هـ) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، 1399هـ = 1979م.

[14] البعد التداولي عند سيبويه، ادريس مقبول، مجلة عالم الفكر، عدد (1) مجلد (33) 2004.

[15] بلاغة الاقناع في الخطاب النقدي القديم، صلاح حسن حاوي، القاهرة، ط1 2016.

[16] بلاغة الاقناع في المناظرة د. عبد اللطيف عادل، ط1، منشورات ضفاف، دار الأمان – بيروت–لبنان، 1434هـ–2013م.

[17] التبيان في اعراب القران، العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، نشر،عيسى الباب الحلبي، 1976.

[18] تجديد المنهج في تقويم التراث:، المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان (الدار البيضاء – المغرب)، الطبعة الرابعة، 2012.

[19] تحليل الخطاب : براون ويول ترجمة: محمد لطفي, ومنير التريكي, جامعة الملك سعود, ط1, 1418هـ – 1997م.

[20] التداولية في البحث اللغوي والنقدي،تحرير بشرى البستاني، مؤسسة السياب لندن، ط1 2012.

[21] التداولية من أوستن إلى غوفمان, فليب بلانشيه, ترجمة: صابر الحباشة, دار الحوار, اللاذقية– سوريا, ط1, 2007م.

[22] التداولية والحجاج – مداخل ونصوص: د. صابر الحباشة، ط1، صفحات للدراسات والنشر، دمشق – سورية، 2008م.

[23] التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1 1999.

[24] التعليل ونظام اللغة : عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، العدد (22) 1983.
[25] ثلاثية اللسانيات التواصلية، سمير شريف ستيتية، مجلة عالم الفكر، ع٢، مج، ٢٤، 2006.
[26] الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر: مسعود صحراوي، مجلة الاداب واللغات، الجزائر، 2005.
[27] الحجاج في البلاغة المعاصرة بحث في بلاغة النقد المعاصر: د. محمد سالم محمد الأمين الطلبة، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، 2008م.
[28] الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه د. سامية الدريدي، ط2، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد–الأردن، 1432هـ–2001م.
[29] الخصائص: أبو الفتح ابن جني(ت392هـ), تحقيق: محمد علي النجار, عالم الكتب, ط1 , 1433هـ– 2012م.
[30] سر صناعة الاعراب، ابن جني، تحقيق : د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق ط1، 1985
[31] السيميائية وفلسفة اللغة : امبرتو ايكو، ترجمة احمد الصمعي المنظمة العربية للترجمة توزيع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2005
[32] شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(ت688هـ), تحقيق: يوسف حسن عمر, منشورات قار يونس, ليبيا, 1398هـ– 1978م.
[33] شرح اللمع في العربية ابن برهان العكبريّ (ت456هـ)، تحقيق: الدكتور. فائز فارس, منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1404هـ–1984م.
[34] شرح المفصل ابن يعيش،تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م.
[35] العلاماتية وعلم النص، ترجمة وإعداد: منذر عياشي الناشر: المركز الثقافي العربي . بيروت الطبعة: الأولى 2004.
[36] علل النحو : ابن الوراق، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971.
[37] علم اللغة الاجتماعي : كمال بشر، دار الثقافة العربية، 1994.
[38] العلة النحوية محاولة تفسير لنظام اللغة : احمد مطر العطية، مجلة جامعة الملك سعود، الاداب، 1999.

[39] عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لاليات التواصل والحجاج: عبد السلام عشير (د-ط)، أفريقيا الشرق؛ الدار البيضاء-المغرب، 2006م.

[40] القاموس الموسوعي للتداوليّة جاك موشلر – آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة الباحثين بإشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، ط2، المركز الوطني للترجمة – دار سيناتر، تونس، 2010م.

[41] الكتاب: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1430هـ-2009م.

[42] اللباب في علل البناء والاعراب : أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الاله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1: 1995.

[43] اللغة : فندريس، ترجمة،عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. الناشر: المركز القومي للترجمة – القاهرة. ط1 2014.

[44] اللغة والحجاج د. أبو بكر العزاوي، ط1، دار الأحمدية للطباعة، الدار البيضاء-المغرب، 1426هـ-2006م.

[45] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: د. طه عبد الرحمن، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1998م.

[46] المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق: رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، القاهرة، دار الكتب، ١٩٧٠.

[47] معاني القران أبو زكريا الفراء (ت207هـ), تحقيق: أحمد يوسف النجاتي, ومحمد علي النجار, وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي, دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر, ط1, (د.ت).

[48] المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية, الدكتور. محمد محمد يونس علي, دار المدى الإسلامي 2007م.

[49] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدِّين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د-ط)، مطبعة المدني، القاهرة، (د-ط).

[50] المقاربة التداولية : المصطلح والمنهج،هاجر مدقن، بحث مشارك، الملتقى الدولي الأول في المصطلح النقدي، الجزائر، 2011.

[51] المقتضب: أبو العباس محمَّد بن يزيد المبِّرد، (285هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة،

لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م-1415هـ.

[52] مقدمة في علميَّ الدلالة والتخاطب: د. محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي-ليبيا، 2004م.

[53] نحو المعاني: احمد عبد الستار الجواري، بغداد. مطبعة المجمع العلمي العراقي. سنة النشر 1987.

[54] النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها): د. مازن المبارك- المكتبة الحديثية- ط1- 1385هـ- 1965م.

[55] نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : حسن خميس سعد الملخ، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1998.

[56] النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية: د. محمد طروس، ط1، دار الثقافة – الدار البيضاء، 1426هـ-2005م.